

جدول (١٥): ملخص الدين العام المحلي

عند مستويات تجميعية مختلفة<sup>١/</sup>

(مليون جنيه)

بيان ربع سنوى	بيان سنوى				
	مارس-١٤	ديسمبر-١٤	سبتمبر-١٤	يونيو-١٤	يونيو-١٠
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة <sup>١/</sup>	١,٩٩٨,٢٠٠	١,٨٩٥,١٨٧	١,٧٩٥,٨٤٥	١,٦٠٤,٢٠٦	١,٦٩٩,٩٤٦
	(٢٤.٦)	(٢٢.٨)	(١٨.٣)	(١٥.٦)	(١٧.٧)
ودائع أجهزة الموازنة العامة	٢١٧,٥٤٢	٢٠٣,٣٥٤	١٨١,١٧١	١٥٩,٠٤٤	١٦١,٤٨٥
	(٣٦.٨)	(٣٠.١)	(٥.٢)	(٩.٦)	(١١.٢)
صافى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	١,٧٨٠,٦٥٨	١,٦٩١,٨٣٣	١,٦١٤,٦٧٤	١,٤٤٥,١٦٢	١,٥٣٨,٤٦١
	(٢٣.٢)	(٢٢.٠)	(٢١.٦)	(١٩.٣)	(٢٢.٠)
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة <sup>٢/</sup>	١,٨٧٦,٥٠٢	١,٧٨٥,٤٧٤	١,٦٨٥,٩٨٨	١,٥٠٣,٦٣٦	١,٥٩٧,٨٧٠
	(٢٤.٨)	(٢٣.٦)	(١٨.٧)	(١٥.٦)	(١٧.٢)
ودائع الحكومة العامة	٢٣٢,٩١٣	٢١٧,٥٤٥	١٩٨,٤٧٨	١٦٨,١٤١	١٧٢,٦٧٨
	(٣٨.٥)	(٢٩.٧)	(١.٧)	(٨.٦)	(٩.٨)
صافى الدين المحلي للحكومة العامة	١,٦٤٣,٥٨٩	١,٥٦٧,٩٢٩	١,٤٨٧,٥١٠	١,٣٣٥,٤٩٥	١,٤٢٥,١٩٢
	(٢٣.١)	(٢٢.٨)	(٢٢.٠)	(١٩.٦)	(٢١.٦)
إجمالي الدين العام المحلي <sup>٣/</sup>	١,٨٩٢,٤٤٢	١,٧٨٦,١٠٠	١,٦٦٩,٤٢٨	١,٥٤٤,٥٩٠	١,٦٤٨,٥٢١
	(٢٢.٥)	(١٩.٩)	(١٤.٣)	(١٥.١)	(١٦.٩)
الودائع <sup>٤/</sup>	٢٨٢,٧٩٣	٢٥٢,٧٨٠	٢١٨,٣٢٦	١٩٦,١٢٩	٢٠٧,٥٣٤
	(٤٤.٢)	(٢٩.٥)	(١.٨)	(٦.٢)	(٥.٧)
صافى الدين العام المحلي	١,٦٠٩,٦٤٩	١,٥٣٣,٣٢٠	١,٤٥١,١٠٢	١,٣٤٨,٤٦١	١,٤٤٠,٩٨٧
	(١٩.٤)	(١٨.٥)	(١٧.٢)	(١٩.٠)	(٢١.٠)
<b>ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ٥/</b>					
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	%٨٢.٢	%٧٨.٠	%٧٣.٩	%٨٠.٣	%٨٥.١
صافى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	%٧٣.٢	%٦٩.٦	%٦٦.٤	%٧٢.٣	%٧٧.٠
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	%٧٧.٢	%٧٣.٤	%٦٩.٤	%٧٥.٣	%٨٠.٠
صافى الدين المحلي للحكومة العامة	%٦٧.٦	%٦٤.٥	%٦١.٢	%٦٦.٩	%٧١.٤
إجمالي الدين العام المحلي	%٧٧.٨	%٧٣.٥	%٦٨.٧	%٧٧.٣	%٨٢.٦
صافى الدين العام المحلي	%٦٦.٢	%٦٣.١	%٥٩.٧	%٦٧.٥	%٧٢.٢

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى

( ) معدل النمو عن العام السابق.

\* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ تم مراجعة بيانات الدين المحلي فى ضوء قواعد التقسيم المتعارف عليها دولياً. وتعكس البيانات الدين المحلي لثلاث مستويات تجميعية هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، الدين المحلي للمجموع للحكومة العامة، والدين العام المحلي للمجموع. يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجموع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى. أما عن الدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي للمجموع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

٣/ جدير بالذكر ان التراجع فى ودائع أجهزة الموازنة العامة ترجع الى استخدام حوالي ٦٠ مليار جنيه وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

٤/ يمثل رصيد الدين المجموع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة والتي تتمثل فى إقتراض أجهزة الموازنة العامة من بنك الإستثمار القومى، سندات وزارة المالية لدى صناديق التأمين الإجتماعى وبنك الإستثمار القومى، سندات صناديق التأمين الإجتماعى وأخيراً إقتراض بنك الإستثمار القومى من صناديق التأمين الإجتماعى.

٥/ يمثل رصيد الدين المجموع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٦/ ودائع الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد ودائع صناديق التأمين الإجتماعى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٧/ قامت وزارة التخطيط بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالى ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الإقتصادى، ولم يتم استخدامهما فى التقديرات التاريخية عن تلك الفترة، حيث تم تسجيل التقديرات المعتمدة لهذة السنوات. وفى ضوء ذلك فقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالى، ليبلغ ٢٤٣١.١ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤.